الأمم المتحدة

A/73/383

الجمعية العامة

Distr.: General
17 September 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بالقرارين ٢٤٤/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، و ٣١٨/٧١ المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، اللذين قررت فيهما الجمعية العامة أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على أعلى مستوى ممكن، وأن يُعقد المؤتمر في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وحُدد مجال نظر المؤتمر في استعراض اتجاهات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك ما أحرزه المجتمع الدولي، والأمم المتحدة خاصة، من تقدم في دعم هذا التعاون وتعزيزه، وتحديد الفرص الجديدة والتحديات والمقترحات الكفيلة بالتغلب عليها. وبغية إثراء المناقشات التي ستُجرى في المؤتمر، يستعرض هذا التقرير حالة تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس منذ الإعلان عنها، أي حالة تنفيذها من قبل الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى. وانسجاماً مع الموضوع العام للمؤتمر، أي ''دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص''، وكذلك مع مواضيعه الفرعية، يستعرض التقرير أيضاً التدابير المتخذة على المستويات الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي. واستنادا إلى الدروس المستفادة على مدى السنوات الأربعين الماضية، يبرز التقرير الأولويات الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات المقبلة.

* A/73/150.

18-15400 (A) 031018 081018

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – إن خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (A/CONF.79/13/Rev.1، الفصل الأول)، التي اعتُمدت في عام ١٩٧٨ في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أتاحت لبلدان الجنوب إطاراً لتعزيز علاقات التعاون فيما بينها بهدف تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات، الأمر الذي من شأنه أن يمكنها من تحقيق أهدافها الإنمائية والحد من الفقر عن طريق المساعدة المتبادلة والتضامن. وبعد مرور أربعين عاماً، ازدادت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره طريقةً هامةً للتعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث ارتفع مستوى هذا التعاون وتوسع نطاقه وزاد عدد الجهات الفاعلة فيه.

٢ – وفي عام ٢٠١٥، اعتمد المجتمع الدولي خطة طموحة هي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تعترف بالدور البارز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق أهدافها وغاياتها. وأعطى عدد من أطر العمل الرئيسية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي، زخماً جديداً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣ – ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يُعقد بعد مرور حوالي أربعين عاما على اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، سيتيح للمجتمع الدولي فرصةً لاستعراض الاتجاهات، وتقييم التقدم المحرز حتى الآن في تعزيز التنمية، واستعراض الدروس المستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحديد الفرص الجديدة التي تتيحها طرائق هذا التعاون لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٤ – وقد أصبح اليوم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور متعاظم وإسهام متزايد في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بفضل الإنجازات البارزة التي تحققها العديد من البلدان النامية. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يسهم اليوم في تغيير قواعد ومبادئ التعاون الدولي.

٥ – وفي هذا السياق، سيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩.

٦ – ونحن مقبلون على موعد انعقاد المؤتمر، أدلي بالملاحظات العامة التالية:

(أ) حدثت تغيرات هامة في مشهد التعاون الدولي في العقود الأخيرة، حيث زادت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛

(ب) أسفر تعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية وأخذ هذه البلدان بسياسات عامة ناجحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية عن آثار إيجابية على التجارة والتدفقات المالية والقدرات التكنولوجية والنمو الاقتصادي في بلدان الجنوب وعلى الصعيد العالمي؛

(ج) إن عزم الجهات الفاعلة في بلدان الجنوب على تعزيز الشراكات من خلال التعلم المتبادل وتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات يؤكد أهميةَ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التصدي للتحديات الإنمائية المستعصية والمضي قدماً نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛

(د) لا تزال الثغرات قائمة في تقييم الأثر الذي ينتجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على التنمية المستدامة، وكذا في الإبلاغ عن هذا الأثر. وعلاوة على ذلك، كثيرا

ما تختلف النهج والأساليب التي تعتمدها آليات الإبلاغ الوطنية، وهو ما يجعل القيام بمقارنات بين البلدان أمراً صعباً. ومن المهم، في هذا السياق، تحقيق الاتساق في آليات الإبلاغ بغية تيسير تبادل المعارف والخبرات وتعزيز الشراكات؛

(هـ) إن الدور المتنامي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتزايد تعقيده ينبغي أن يواكبه ما يناسبه من ترتيبات مؤسسية بالغة الأهمية على المستويات الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي. وينبغي أن يكون هذا الجانب من مجالات التفكير الرئيسية خلال المؤتمر.

ثانيا – الإطار المفاهيمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧ – إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب إطار واسع تتعاون فيه بلدان الجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية. وتديره البلدان النامية نفسها، بمشاركة نشطة من الحكومات والجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب جهات فاعلة أخرى.

السياق التاريخي

٨ – لقد نشأ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتطوره انطلاقا من عناصر أساسية منها الالتزام بالتنمية الجماعية، وتعزيز حرية الإنسان، ومناهضة الاستعمار، وتهيئة ظروف عادلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سلام ووئام في جميع البلدان. وبناء عليه، فمن الناحية التاريخية، يتسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالشراكة العينية، استناداً إلى الاحتياجات الإنمائية والمنظورات والنهج المشتركة.

٩ – وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب يقتصر إلى حد بعيد فيما مضى على بناء القدرات، وأصبح اليوم يغتني من طائفة من النهج المختلفة، إلى جانب التفاعلات والمنظورات الإقليمية المتنوعة.

١٠ – وخلال المؤتمر الآسيوي – الأفريقي الذي عُقد في باندونغ، إندونيسيا، من ١٨ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٥، دعا قادة بلدان الجنوب إلى إحداث تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي العالمي، وأعربوا عن استعدادهم لإقامة شراكات لاكتساب مزيد من القدرة التفاوضية على الساحة العالمية. وبعد بضع سنوات، جاء إنشاء حركة بلدان عدم الانحياز في عام ١٩٦١ ليضخ زخماً في التعاون بين البلدان النامية. وأسهم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ١٩٦٤ في زيادة تعزيز هذه العملية.

١١ – وفي عام ١٩٦٤، أنشِئت مجموعة الـ ٧٧ لخدمة المصالح الاقتصادية الجماعية للبلدان النامية ولتمكينها من قدرة تفاوضية مشتركة متينة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبعد ذلك توسعت مجموعة الـ ٧٧ ليصل عدد الدول الأعضاء فيها إلى ١٣٤ دولة، فأصبحت منبراً له موقع فريد في النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ – وفي عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، اتُّخذت في الأمم المتحدة عدة قرارات بشأن التنمية في البلدان الحديثة الاستقلال، كان الهدف الجماعي منها هو تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي وبناء روابط أقوى بين بلدان الجنوب والاقتصاد العالمي. وفي سياق السعي إلى

بلوغ قدر أكبر من الاستقلالية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ أيضاً الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (انظر قرار الجمعية العامة S-6/3201).

١٣ - وتضمنت خطة عمل بوينس آيرس، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، المبادئ الأساسية للتفاعل والتعاون بين البلدان، بما في ذلك مبادئ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في الحقوق. وعلى ضوء الخطة أيضاً، قامت بلدان نامية بتعزيز آليات مبتكرة لإقامة الأطر القانونية والمؤسسية، وآليات للتمويل على المستويات الوطني والثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

١٤ - وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول السبعينات من القرن الماضي، كانت البلدان النامية قد حددت مصالحها الوطنية في مجالي التجارة والاستثمار المرتبطين بأولوياتها الإنمائية الجماعية. وبناء على ذلك، اعتُبرت أوجه التكامل في المهارات والموارد طرائق عملية لتعميق هذه الروابط. واستجابت خطة عمل بوينس آيرس لتلك الاحتياجات باقتراح إنشاء منصة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ومنصة أخرى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٥ - ودعا وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ (A/49/462، المرفق) الذي اعتُمد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، دعوا الأمم المتحدة إلى النظر في عقد مؤتمر دولي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - واعتمد المشاركون في مؤتمر قمة الجنوب، الذي عُقد في هافانا من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، إعلان مؤتمر قمة الجنوب الذي أعربت فيه بلدان الجنوب عن اقتناعها بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، أداةٌ فعالة لتحسين قدرتها على تعزيز التنمية من خلال تعبئة الموارد والخبرات المتاحة وتبادلها، في جملة أمور. وتم التأكيد على الاقتناع نفسه في إعلان الدوحة الذي اعتُمد في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عُقد في الدوحة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، حيث دعت فيه بلدان الجنوب إلى بذل جهود أكبر لتعميق وتنشيط التعاون فيما بينها للاستفادة من الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

١٧ - وعُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الأول المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في نيروبي من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لخطة عمل بوينس آيرس تحت عنوان ''تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية''.

١٨ - وفي وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤، المرفق)، شددت الدول الأعضاء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، يسهم في رفاهيتها الوطنية، واعتمادها على الذات وطنياً وجماعياً، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وتبرز الوثيقة الختامية أيضاً أن ماهية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحددهما بلدان الجنوب، وأن يستمر الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها والاستقلالية والمساواة وعدم فرض الشروط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة. وتبين الوثيقة أيضاً مجموعة من التدابير الرامية إلى إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال دعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الميزات النسبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

١٩ - بالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تكمن الميزة النسبية الرئيسية لهذا التعاون في قدرته على التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها بلدان الجنوب من خلال التركيز على القيم المشتركة في سياقات إنمائية متماثلة على أساس المصلحة المتبادلة والتفاهم. وييسر التعاون فيما بين بلدان الجنوب علاقةً أفقيةً يتأسس فيها التعاون باعتباره شراكةً بين أنداد.

٢٠ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عملية تشاركية تشجع على استحداث حلول عملية للتنمية في ظل ظروف ثقافية واجتماعية متماثلة، وتعبر عن مصالح سياسية واستراتيجية متقاربة، وتستغل القدرات والموارد المتاحة محلياً.

٢١ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمّل لمسؤوليات البلدان المانحة وقدراتها، وليس بديلاً عنها. ومن ثم فهذه الطريقة في التعاون تكمّل وتواكب ما تبذله البلدان نفسها من جهود من أجل التغلب على التحديات الهيكلية للتنمية في مجالات محددة.

٢٢ - ويساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تحقيق امتلاك بلدان الجنوب لزمام المبادرة لأن السياقات والصعوبات والتحديات الاجتماعية تكون، في معظم الحالات، متماثلة ومشتركة بين بلدان الجنوب الشريكة. وبالنظر إلى أن أمم الجنوب تربطها السياقات والتحديات نفسها، فهي منفتحة ليتعاون بعضها مع بعض في أنشطة تبادل المعارف وتبادل التكنولوجيا، وفي البرامج المشتركة للتدريب التقني، وفي العمل الجماعي. وبناء على ذلك، يهدف التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى تشجيع الاعتماد على الذات والاستقلالية، وطنياً وجماعياً، وإلى تعزيز العلاقات السياسية وعلاقات التعاون.

٢٣ - ويتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب لهذه البلدان أداء دور هام كجهات ميسرة للتعاون في العديد من المجالات المختلفة، مثل التعزيز المؤسسي، والصحة، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، والابتكار العلمي والتكنولوجي، والبنى التحتية، والتجارة، والتمويل والاستثمار، والتكامل الإقليمي.

٢٤ - ويشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب آليات الحوكمة الأفقية وصنع القرارات. إنه طريقة مرنة لإدارة المشاريع والمبادرات وتنفيذها، حسب الطلب، مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات المشتركة.

٢٥ - ويمكّن التعاون فيما بين بلدان الجنوب البلدانَ النامية من أداء دور أكثر نشاطاً في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات على الصعيد الدولي، دعماً لجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢٦ - وعموماً، يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر فعاليةً من حيث التكلفة مقارنة بطرائق التعاون الأخرى. فهو أداة تستخدمها البلدان النامية ليدعم بعضها بعضاً دون الحاجة إلى استخدام قدر كبير من الموارد، مع أنها تتيح إنتاج أثر ذي بال.

٢٧ - وبالنظر إلى المزايا النسبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فهو يجلب زخماً جديداً وجانبا ابتكاريا للتعاون فيما بين البلدان النامية لأنه يساعد على تعبئة الموارد المالية البديلة.

٢٨ - ومن المزايا النسبية للتعاون الثلاثي: إقامة الروابط مع مختلف الشركاء دونما حاجة إلى التفاوض على معاهدات أو اتفاقات معقدة؛ والاستفادة من المزايا النسبية لمختلف الطرائق والجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي؛ والحد من غياب التنسيق بين طرائق التعاون الإنمائي الرئيسية.

٢٩ - وتجدر الإشارة إلى أن التعاون الثلاثي يتيح الفرص لاستكشاف أوجه التآزر والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة، ولتعزيز امتلاك الشركاء لزمام الأمور في الأنشطة المشتركة.

٣٠ - والتعاون الثلاثي أداة تسمح للجهات المانحة التقليدية والشركاء الآخرين بالانضمام إلى المبادرات بين بلدان الجنوب. وهو أيضا وسيلة بديلة للاستفادة من الموارد ولإشراك تلك الجهات الفاعلة في مبادرات بناء القدرات التقنية. ولذلك، فهو يتيح فرصةً لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال توفير الدعم المالي والتقني.

٣١ - وفي التعاون الثلاثي، يمكن لجميع البلدان أن تكون مقدمة للمعارف وميسرة لتبادل هذه المعارف ومستفيدة منها. ومن ثم، فهو طريقة للشراكة قادرة على الإسهام في تجاوز الانقسامات التقليدية بين الأنواع المختلفة من التعاون[(١)].

٣٢ - ويمكن أن يتيح التعاون الثلاثي فرصاً جديدةً للتعاون، إذ يقدم مزيجاً من التمويل والمعارف ما كان ليُتاح لولا هذا التعاون. ويكتسب الشركاء من عالم الجنوب المهارات والخبرات ويبنون قدراتهم باعتبارهم جهات جديدة مقدمة للتعاون الإنمائي. ويمكن أن يتعلم جميع الشركاء ويستفيدوا من التعاون الثلاثي.

ثالثا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الاتجاهات والفرص والتحديات

ألف - الاتجاهات والفرص المتاحة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٣ - لا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يُظهر القدرة على الصمود إذ يتوسع ويتنوع باطراد. وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور جهات فاعلة جديدة، وترتيبات أكثر شمولا في مجال الشراكات، وطرائق ابتكارية للتعاون الإنمائي. وتعزز تلك التغييرات الجهود الإنمائية على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مكافحة الفقر والجوع، والتصدي لتغير المناخ، ودعم تطوير الهياكل الأساسية، والنهوض بالمساعدة الإنسانية.

٣٤ - ويقوم عدد متزايد من الشركاء في الجنوب بتصميم نظم وعمليات لتقييم نتائج مشاريعهم وبرامجهم. وتولي البلدان النامية مجتمعة المزيد من الاهتمام لجودة وفعالية التعاون الإنمائي القائم فيما بينها ولإسهام هذا التعاون في التنمية المستدامة (انظر E/2018/55، الفقرة ٣٥).

٣٥ - ورغم تحقيق إنجازات اقتصادية هامة، لا تزال بلدان الجنوب تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى تقليص أوجه التفاوت في مجال الاستفادة من فرص التنمية وفي الاستجابة بصورة مباشرة للاحتياجات المحلية.

٣٦ - ولا تركز الشراكات في مختلف أنحاء الجنوب تركيزاً حصرياً على التدفقات المالية، ولكن أيضاً على التعاون الاقتصادي وتبادل المعارف والخبرات والحلول الإنمائية، وهي كلها مجالات بالغة الأهمية لكي

(١) انظر: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), “Dispelling the myths of triangular cooperation: Evidence from the 2015 OECD survey on triangular cooperation” (Paris, 2016).

يحقق الجنوب خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والحلول الإنمائية الابتكارية التي طورها الجنوب يمكن تقاسمها لصالح الجميع، بحيث يترك الركب وراءه أحدا.

٣٧ - وفي السياق الدولي الجديد، يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يتيح للشركاء اكتساب خبرات في مشاريع التعاون التي يضطلع جميع المشاركين فيها بدور نشط، بهدف تحصيل القدرة على ضمان أن يكون للمشاريع آثار دائمة على التنمية المستدامة.

٣٨ - ومن المجالات الناشئة الهامة في التعاون ضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب تسخير التكنولوجيات الرائدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وضرورة قيام البلدان النامية بمعالجة آثار هذه التكنولوجيات والتخفيف من مخاطرها والحد من تكاليف التكيُّف معها. ويمكن أن تنخرط البلدان النامية في بناء القدرات والتوعية بالخيارات السياساتية وأفضل الممارسات المتاحة من أجل يتعلم بعضها من خبرات بعض في تنفيذ التكنولوجيات الرائدة، استناداً إلى الظروف والملكية الوطنية، فضلاً عن التعاون في نشر التكنولوجيات القائمة.

٣٩ - ويُشكِّل بناء القدرات والتعاون في الشراكات بين القطاعين العام والخاص على نطاق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة مجالاً هاماً آخر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن لبلدان الجنوب أن تتقاسم خبراتها وأفضل ممارساتها بشأن السياسات والأطر التنظيمية لهذه الشراكات، بما في ذلك فيما يتصل بالتشريعات، ونماذج تقييم المخاطر، وإدارة العقود.

٤٠ - ويعترف المجتمع الدولي أكثر فأكثر بالدور الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٤١ - وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، رحبت الدول الأعضاء بالمساهمات المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وشجعت البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مواصلة تحسين فعالية التنمية وفقا لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن خلال وثيقة نيروبي الختامية، التزمت الدول الأعضاء أيضاً بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي.

٤٢ - وفي إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني)، دعت الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبار ذلك طريقة لإقامة الشراكات، حيث إن لهذه الشراكات دوراً هاماً في دعم القدرات الوطنية في مجال إدارة مخاطر الكوارث وفي تحسين الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان.

٤٣ - وفي الاجتماع الرفيع المستوى السادس لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يُعقد مرة كل سنتين (انظر E/2018/73)، دعا المشاركون البلدان والجهات الفاعلة في الجنوب العالمي إلى التحلي بجرأة أكبر في تبادل ما لديها من خبرات وأدلة تتعلق بالتعاون الإنمائي، كما دعوا البلدان والجهات الفاعلة في الشمال العالمي إلى التعلُّم أكثر من الجنوب العالمي ودمج تجاربه وخبراته في ممارساتها.

٤٤ - ووفقاً لنتائج دراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٧ وشملت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، ازدادت نسبة البلدان النامية التي توفر التعاون الإنمائي من ٦٣ إلى ٧٤ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، أبلغت نسبة ٨٤ في المائة من البلدان التي توفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن تبادل المعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويبين هذا الاتجاه أن واقع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشهد تغيراً كبيراً يؤثر ليس فقط على نطاق التعاون الإنمائي، بل أيضاً على تنوع الجهات الفاعلة. وبالمثل، أظهرت الدراسة الاستقصائية زيادة ملحوظة في نسبة البلدان النامية التي تشير إلى اضطلاع الأمم المتحدة بأنشطة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي، من ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٧ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٩).

باء - التحديات التي تواجه الإطار المؤسسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز هذا الإطار

تعزيز القدرات المؤسسية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٥ - إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة هامة لتقديم الدعم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويضع صناع السياسات والعاملون في مجال التنمية الدولية آليات مؤسسية وأدوات تمكينية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك صناديق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والأدلة والمبادئ التوجيهية لإعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤٦ - وأقامت بعض بلدان الجنوب آليات ومؤسسات وطنية لتنسيق وتنفيذ برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وبدأت تتبادل خبراتها. غير أن بلداناً أخرى لا تزال تواجه تحديات مؤسسية في التنسيق الفعال لأنشطتها الوطنية المتعلقة بالشراكات بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية.

٤٧ - وفي السنوات الأخيرة، أدى وضع قواعد رسمية ومعايير غير رسمية وإنشاء منظمات متخصصة إلى أن يصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفة متزايدة جزءاً من المنحى العام لوضع السياسات على الصعيد الوطني. فعدد متزايد من البلدان إما أنشأ وكالات مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أو عزز القدرات المتعلقة بهذا التعاون داخل المؤسسات المعنية بالتعاون الدولي. وفي حالات عدة، بات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكرسَيْن كأداة للسياسة الخارجية الوطنية، وأقامت الدول الأعضاء آليات مؤسسية إما داخل وزارات خارجيتها أو ككيان منفصل. وفي السنوات الأخيرة، بذلت الدول الأعضاء جهوداً منتظمة لإنشاء هياكل مؤسسية للتنسيق والتنفيذ والرصد فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وكثيراً ما تتولى تلك الهياكل أيضاً تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (انظر A/72/297).

٤٨ - وإنشاء وكالات للتعاون الإنمائي في بلدان الجنوب ظاهرة حديثة نسبياً، وتتفاوت هذه الوكالات من حيث الولاية والنطاق. ففي حين أن لبعض تلك الوكالات ولاية موسعة لصياغة السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي والتأثير فيهما، فإن وكالات أخرى تضطلع بدور يقتصر على تنفيذ المشاريع. وهي تختلف كثيراً أيضاً من حيث مستوى اشتراكها في عمليات التكامل الإقليمي، ومشاركتها في الهياكل المتعددة الأطراف، وتفاعلها مع الهيئات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها.

٤٩ - وحققت بعض الدول الأعضاء تقدّماً مؤسسياً من أوجه عدة، في مجالات من بينها ما يتعلق بتخصيص موارد مالية مكرسة لهذا الغرض، ووضع سياسات وأطر تنظيمية، ووجود موظفين متخصصين، والابتكارات على صعيد الإدارة والمنهجية (انظر المرجع نفسه).

٥٠ - وإلى جانب حدوث تحوُّل في تركيز العمليات صوب تقييم الآثار من جانب بعض الوكالات الوطنية للتعاون الإنمائي، حدث تغيير في النهج المتبعة في عمليات التقييم من التقييمات ذات الطابع التقني البحت إلى تلك التي تعكس أبعاداً أوسع للتنمية والاستدامة، واعتبارات الملكية المشتركة، في جملة أمور.

٥١ - ومن أجل تسخير إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين زيادة تعزيز آليات وقدرات التنسيق المؤسسية لكي تتمكن البلدان النامية من وضع الأدوات الضرورية لتوفير التعاون وتلقيه، ولتنسيق مختلف المشاريع والبرامج، ولتخفيض تكاليف المعاملات وتجنُّب التجزئة وكفالة أن تكون تلبية الطلب هي المحرك الدافع لعملية التنمية.

٥٢ - ومن الجهود الرئيسية المبذولة لتطوير قدرة الممارسين المنخرطين في التعاون التقني في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً مشروع ”تنمية القدرات على إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي“، الذي تولى تنفيذه في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ كلٌ من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووكالة التعاون البرازيلية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي[٢]. وشارك في الإجمال ٥٥ بلداً في الدورات التدريبية التي تضمنها المشروع. وأدت المبادرة إلى تحسين الحوار والتعاون بين الممارسين المنخرطين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأفضت إلى إطلاق مبادرات جديدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحسّنت المبادرة أيضاً من التعاون والترتيبات المؤسسية على الصعيد الوطني وشحذت الوعي بأهمية الآليات الوطنية لتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٣ - وعلى صعيد الأمم المتحدة، أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢٥١ (د-٢٩) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، إنشاء وحدة خاصة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبعد اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، جرى تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كي تتمكن من النهوض بولايتها الرئيسية على النحو الوارد في خطة عمل بوينس آيرس. وإقراراً بأهمية تعزيز قدرة الوحدة الخاصة على الاستجابة وزيادة فعاليتها وكفاءتها في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف مواصلة جهود التنمية في البلدان النامية، وتعزيز مشاركة هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، تم تغيير اسم الوحدة الخاصة إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عملاً بالقرار ١/١٧ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (انظر A/67/39، الفصل الأول). ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستضيف المكتب.

٥٤ - وتقر الدول الأعضاء بالدور الهام لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنسيق وتعزيز وترشيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على أساس إقليمي وعالمي وعلى

(٢) لوحظ في تقرير التقييم أن المشروع هو أول مشروع عالمي لبناء القدرات في إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن أنشطة المشروع كانت ضرورية لضمان أن تكون تلبية الطلب هي المحرك الدافع للمشروع وأن يلبي المشروع الاحتياجات الإدارية للبلدان النامية.

نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أوصت الدول الأعضاء أيضاً بالارتقاء بدور المكتب لتمكينه من العمل بفعالية في الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن أجل مواصلة تعزيز قدرته على الوفاء بمسؤولياته على نطاق المنظومة باعتباره يقوم بدور المنسق والميسِّر (انظر A/67/39 و SSC/18/3).

٥٥ - وفي السنوات الأخيرة، دأب مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على دعم الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في تعزيز وتوسيع جهودها المبذولة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق بناء القدرات. وقد دخل المكتب بالفعل في اتفاقات شراكة مع كيانات وطنية من ١٢ دولة عضواً، و ٢٣ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، و ١٢ من منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، والمؤسسات الأكاديمية.

٥٦ - وبيَّنت دراسة استقصائية مشتركة بين الوكالات أجراها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن الافتقار إلى استراتيجية على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أحد العوامل الرئيسية التي تعيق الدعم الأمثل من منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين السياساتي والتنفيذي. ورداً على ذلك، ومثلما طلبتْ (انظر A/72/297)، يقوم المكتب وغيره من كيانات الأمم المتحدة حالياً بصياغة استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل ترشيد العمل في هذا الصدد. وسيكون من شأن القيام بذلك أيضاً تيسير التعاون الوثيق بين المنسقين المقيمين والمكتب والصناديق والبرامج ووحدات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بغرض مواءمة الطلب على التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع القدرات المتاحة وتسهيل إقامة شراكات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الإبلاغ عن أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٧ - أدى تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب وما طرأ عليه من تحول إلى دعوات لتحسين التنسيق والترابط والإبلاغ. وعلى الرغم من الزيادة في عدد مشاريع ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ثمة قلة في البيانات بشأن حجمها وأثرها ونطاقها الحقيقي، وكذلك قلة في الدروس المستفادة منها.

٥٨ - وما زال توليد التقديرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عملية معقدة وصعبة، بالنظر إلى تركيز هذا التعاون على الجوانب غير المالية، وتعذر المقارنة بين التعاريف والفئات المستخدمة في تقديم التقارير. فعلى سبيل المثال، تختلف ممارسات البلدان في مجال الإبلاغ عن التكاليف المباشرة وغير المباشرة لمشاريعها، مثلما هو الشأن مع المنهجيات التي تتبعها في حساب عنصر المنح في القروض الرسمية. ويمكن أن تختلف تقديرات التعاون الإنمائي التي تضعها المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية عن تلك التي تصدرها المصادر الرسمية. وعلاوة على ذلك، ليس من السهل القياس الكمي للجوانب غير المالية، بما في ذلك بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والعمل المشترك من أجل تغيير السياسات وإقامة الشراكات، وهي مكونات هامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٩ - وسوف تتطلب الجهود المتواصلة لتنظيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإضفاء الطابع الرسمي عليه تطوير كل من المنهجيات والمقاييس الكمية والنوعية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٠ - وتحرز البلدان النامية تقدما في إعادة تعريف المنهجيات وإرساء المعايير فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي. وتواصل بلدان الجنوب التشديد على ضرورة التركيز على تحليل الأثر/النتائج. ولا يزال قادة العديد من الاقتصادات الناشئة يوازنون ما بين التكاليف والفوائد المترتبة على توحيد أشكال التعاون الإنمائي الجنوبي، مع تفضيل الكثير منهم للمرونة ولإفساح المجال لمزيد من التنوع في نُهُج التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦١ - وعلى المستوى العالمي، قامت منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بإثراء المعلومات المتاحة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. فاللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، تقدم نظرة مفصلة عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس من خلال تقرير مدير البرنامج الإنمائي المقدم إلى دوراته التي تُعقد كل سنتين. ويقدم التقرير السنوي للأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب معلومات مفيدة عن مساهمة هذا التعاون في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن تقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتقدم المحرز في التعاون الإنمائي الدولي، الذي يُقدَّم كل سنتين إلى منتدى التعاون الإنمائي لكي ينظر فيه، يتضمن معلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٢ - وثمة أيضا جهود تُبذل على الصعيد الإقليمي لإبراز التطورات الحاصلة في التعاون بين بلدان الجنوب. فالبرنامج الأيبيري الأمريكي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال، يقوم بدور ريادي في تعزيز أساليب الإدارة لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، يتضمن ”التقرير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية لعام ٢٠١٧“ عرضا شاملا ومتكاملا لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة أمريكا اللاتينية، مبرزا أهمية اعتماد مقاييس تتجاوز دخل البلدان في تحديد وضعها من جهة التعاون الإنمائي. وفي ضوء النجاحات التي حققتها مبادرة الإبلاغ السابق ذكرها، دخل عدد من البلدان الأفريقية، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، في شراكة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومركز الخدمات الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بهدف تجريب العمل بمبادرة للإبلاغ عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا، مع التركيز على التعاون التقني.

٦٣ - وبالمثل، يتولى ائتلاف من الشركاء، يضم كندا والمكسيك واليابان ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قيادة مبادرة بشأن التعاون الثلاثي تحت رعاية مبادرة الشراكة العالمية المعنية بفعالية التعاون الثلاثي. وتعمل هذه المبادرة في إطار مسارات العمل الثلاثة المتمثلة في الدعوة والتحليلات والعمليات، وتهدف إلى: تحليل التجارب وأفضل الممارسات وتنظيمها؛ ووضع مجموعة من المبادئ الطوعية؛ وترسيخ أطر التعاون الثلاثي لكفالة قيام البلدان بالأدوار القيادية وتوليها زمام الأمور، وكذلك أن تكون الشراكات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة شاملة للجميع.

٦٤ - وتمشيا مع التغيرات التي طرأت على المشهد السياسي والاقتصادي العالمي، ومع ازدياد عدد مقدمي التعاون الإنمائي في الجنوب، هناك حاجة متزايدة إلى إطار متناسق للإبلاغ عن أثر التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب وتقييم هذا الأثر. ويستدعي ذلك اتباع نهج مشترك ومنسق في الدمج الفعال للنُهج والأدوات المتنوعة المتاحة في بلدان الجنوب، وكذلك تعزيز القدرات المؤسسية وآليات التعاون.

جيم – تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وقصص النجاح

٦٥ – تقوم بلدان الجنوب التي تسير على مسارات إنمائية متماثلة بتقاسم الحلول المبتكرة والفعالة من حيث التكلفة والتي يسهل تكييفها. وقد أصبحت عملية تبادل المعارف والتعلم بين الأقران من المبادئ المحورية، وهي من بين العناصر الأكثر دينامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦٦ – وقد أدى تبادل خبرات التنمية بين البلدان، من خلال التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلى الإسراع باعتماد وتكييف الحلول الإنمائية التي تقودها بلدان الجنوب. وهناك أدلة موضوعية تُظهر أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينطويان على إمكانات هائلة للتعجيل بالتقدم الذي تحرزه البلدان في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويمكن زيادة التعجيل بتحقيق فعالية هذا التعاون الإنمائي من خلال تيسير منابر فعالة لتبادل المعرفة تشجع على التعلم المتبادل، من قبيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

٦٧ – والدول الأعضاء والشركاء في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة يبدون استعداداً متزايداً لتوثيق أفضل الممارسات في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولتقاسم الحلول الإنمائية التي تقودها بلدان الجنوب.

٦٨ – وتتراوح مبادرات الدول الأعضاء في تبادل أفضل الممارسات بين إنشاء المراكز ومراكز التميز المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطوير مجموعة من أفضل الممارسات والخبرات لتعزيز التعلم المتبادل، وإنتاج ”فهارس القدرات“ الرقمية التي تُجمِّع المعلومات عن أفضل الممارسات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ – كما شُرع في مبادرات إقليمية وعالمية لتشجيع تبادل المعارف والخبرات الناجحة وأفضل الممارسات في إطار تكييف وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وثمة اتجاه متزايد يتمثل في إنشاء مراكز امتياز وصناديق استئمانية لتحفيز المزيد من التعاون بين بلدان الجنوب فيما بين الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية الأخرى. ويكشف هذا الاتجاه عن الدور الذي تضطلع به الاقتصادات الجنوبية الدينامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث إنها تتحمل مسؤوليات عالمية أكبر وفقاً لمبادئ التضامن بين بلدان الجنوب.

دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تبادل المعارف

٧٠ – تضطلع الأمم المتحدة بدور هام بصفتها وسيطا في تبادل المعارف. وترى الدول الأعضاء أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستفيد من هذه الخبرة في مجال التنسيق لكفالة تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وغير ذلك من المعلومات الهامة المستمدة من الخبرات، المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على نطاق واسع.

٧١ – وتجدر الإشارة إلى أن معظم عمليات تبادل المعارف تحدث في الوقت الحالي على المستوى الثنائي. ونظرا لأن هذه الطريقة في تبادل المعارف محدودة النطاق، تحث الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة على دعم كل من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تطوير بؤر مركزية لنشر المعلومات.

٧٢ – ومن المفهوم جيدا أن هناك بالفعل ثروة من المعرفة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومراكز الفكر والمنظمات الأخرى تحتاج إلى الوسائل والبنية

الأساسية اللازمة للتعاون. وفي ضوء ذلك، فإن استخدام المنابر الإلكترونية لنشر المعلومات يمكن أن ييسر تبادل المعارف والخبرات. وتتيح البوابات القائمة على الإنترنت منبرا يسهل الوصول إليه للمشاركة، بما يكفل في الوقت نفسه أن تكون جميع المعلومات ذات الصلة مرقمنة ومحفوظة بشكل آمن لاستخدامها في المستقبل.

٧٣ - واستجابة لذلك، يقوم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق بوابته الإلكترونية المبتكرة[٣]، بالعمل مع منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتعرض البوابة عمل العديد من الشركاء في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كل حسب مجال تركيزه. وتمثل البوابة أيضا أداة للربط بين الوكالات والحكومات وتبادل المعارف وتحديد أماكن الخبراء والاضطلاع بأنشطة التوعية والدعوة بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة لعالم الجنوب.

٧٤ - ويجري توسيع قاعدة حلول جنوب - جنوب South-South Solutions[٤] من خلال التعاون بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب منبرا للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وجميع الشركاء الآخرين لعرض حلول التنمية في الجنوب وتبادل المعارف والدروس المستفادة، والتواصل والتعاون واستكشاف سبل إقامة الشراكات.

٧٥ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا على إنشاء منبر عالمي لتبادل المعارف والقيام بدور الوسيط في إقامة الشراكات من أجل الاستجابة بصورة أكثر منهجية وفعالية للطلب من جانب البلدان النامية على سبل الاتصال والتعاون مع الشركاء المحتملين. وسيتيح المنبر مساحة لتنظيم تبادل المعارف، وهو مجهز لتوفير حلول قابلة للتنفيذ وتعزيز القدرات وتدعيم الشراكات القيمة.

٧٦ - وتتيح سلسلة منشور ”South-South in Action“ (نماذج عملية من التعاون فيما بين بلدان الجنوب) لشركاء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، منبرا لتبادل أفضل الممارسات المستمدة من مبادراتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتعمل هذه السلسلة الرائدة من التقارير، التي جرى إطلاقها في عام ٢٠١٦، على تيسير بناء قاعدة للمعارف المستمدة من المبادرات الناجحة فيما بين بلدان الجنوب. وقد صدر ١٢ عددا من هذه السلسلة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨، وثمة المزيد في طور الإعداد.

٧٧ - وبالتعاون مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، أصدر مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تجميعا للدروس المستفادة بعنوان ”الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة“[٥]. ويشتمل هذا العمل التجميعي، الذي سيتم تحديثه عبر الإنترنت على أساس متجدد، على أفضل الممارسات من دول الجنوب ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويقدم حلولاً بارزة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي

(٣) متاحة على الموقع التالي: www.unsouthsouth.org.

(٤) متاحة على الرابط: www.unsouthsouth.org/resources/south-south-solutions-database.

(٥) متاح على الرابط: https://www.unsouthsouth.org/library/publications/good-practices-in-sstc-for-sustainable-development/.

والإقليمي والعالمي لمواجهة التحديات الحاسمة التي تواجهها البلدان النامية في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة ودعم الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، وإيجاد مجتمعات سلمية ومتماسكة. وقد مُنحت الأولوية للمبادرات الابتكارية التي توضح المبادئ الرئيسية للتعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك المبادرات التي تشمل وتفيد عددا كبيرا من الناس في بلدين أو أكثر من بلدان الجنوب، والتي تعالج التحديات الإنمائية عبر الوطنية، والتي تقدم الحلول التي جرى تجريبها وتوسيع نطاقها، والتي أثمرت نتائج إنمائية ملموسة تصب في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتهدف الأدلة المجمعة في هذا المجلد الأول إلى إفادة البلدان النامية التي تسعى إلى توسيع نطاق مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع مجال تطبيق السياسات والاستراتيجيات والبرامج. ويعرض المجلد الأول ٦١ من أفضل الممارسات. أما المجلد الثاني فسيعمل على توسيع وتحديث أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي وردت في المجلد الأول.

دال – توسيع نطاق وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التجارة والتمويل والاستثمار

٧٨ – يستلزم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وتوسيع نطاق وسائل التنفيذ أشكالا متنوعة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك التعاون التقني والتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والهياكل الأساسية. كما يتطلب تحقيق النتائج التحفيزية والتعجيل بإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية إقامة شراكات مع مختلف أصحاب المصلحة ومساهمة هؤلاء في ذلك، بما يشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر. وسوف تكون هناك حاجة إلى مجموعة من الآليات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وإلى أدوات خلاقة. وفي السنوات الأخيرة، اتسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى ما هو أبعد من التعاون التقني وتبادل المعارف ليشمل التجارة والاستثمار والبنية الأساسية والاتصال الإلكتروني.

٧٩ – إن المبادلات التجارية بين دول الجنوب في نمو سريع. فمنذ عام ٢٠١٣، بلغت قيمة التجارة في السلع فيما بين بلدان الجنوب حوالي خمسة تريليونات من الدولارات. وكان أكثر من ٧٥ في المائة من المعاملات التجارية بين بلدان الجنوب مع بلدان في آسيا، سواء من جهة مصدر المعاملات أو من جهة وجهتها، الأمر الذي يعكس درجة من التفاوت في الاندماج العالمي على صعيد المنطقة تختلف عما هو عليه الحال في مناطق أخرى[٦].

٨٠ – وقد تضاعفت أيضا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان النامية في منطقة الجنوب العالمي. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر مصدر خارجي للتمويل للاقتصادات النامية. فهو يشكل ٣٩ في المائة من مجموع التمويل الذي تستقبله الاقتصادات النامية مجتمعة. وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة النمو بنسبة الثلث لتصل إلى ٧١٢ بليون دولار، في حين ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية قريبة من المستوى الذي

(٦) انظر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Key Statistics and Trends in International Trade 2014*, (Geneva, 2015) (الأونكتاد، الإحصاءات والاتجاهات الرئيسية في التجارة الدولية، ٢٠١٤).

كانت عليه في عام ٢٠١٦، أي ٦٧١ بليون دولار. وزادت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين من ٥٧ في المائة (في عام ٢٠١٦) إلى ٥٨ في المائة (في عام ٢٠١٧)، لتشكل نسبة ٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٥٨ بليون دولار إلى ٦٣ بليون دولار بالنسبة للبرازيل، ومن ١٣٤ بليون دولار إلى ١٣٦ بليون دولار بالنسبة للصين، ومن ٤٠ بليون دولار إلى ٤٤ بليون دولار بالنسبة للهند، ومن ٤ بلايين دولار إلى ٢٣ بليون دولار بالنسبة لإندونيسيا[٧].

٨١ - ومن الأمثلة الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مبادرة الصين للحزام والطريق، والتحالف الدولي للطاقة الشمسية الذي تقوده الهند، وخطوط الائتمان الميسرة المقدمة من الهند إلى البلدان الأفريقية. وقد وافقت الهند على نحو ٢٨ بليون دولار من الائتمان بشروط ميسرة (بما في ذلك حوالي ١٠ بلايين دولار لنحو ٤٠ شريكًا أفريقيًا)، مع التركيز بشكل خاص على الشراكات مع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٢ - وهناك أيضا موجة جديدة من المؤسسات المتعددة الأطراف المكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما تمويل تلك الأنشطة، بما في ذلك المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومصرف التنمية الجديد، اللذين أُنشئا حديثاً. وتضطلع كلتا المؤسستين بدور هام في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث تولي كل منهما الأولوية في خططها للاستدامة والنمو الشامل للجميع. ومن المتوقع أن يقدم المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية قروضا تتراوح ما بين ١٠ بلايين دولار و ١٥ بليون دولار سنويا على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وستركز هذه الاستثمارات على تطوير قطاع البنى التحتية وقطاعات أخرى إنتاجية في آسيا. وتشير التقديرات إلى أن مصرف التنمية الجديد سيكون قادراً على إقراض ٣,٤ بلايين دولار في المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠ وحوالي ٩ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٣٤. وستركز مشاريع المصرف الخمسة الأولى المرتقبة على الطاقة المتجددة.

٨٣ - لقد استحدث البنك الإسلامي للتنمية آلية ”الترابط العكسي“ من أجل تحقيق أكبر قدر من المنافع المستمدة من التعاون بين بلدان الجنوب وتلبية الطلبات الناشئة للبلدان الأعضاء بشكل مناسب. والترابط العكسي آلية للتعاون بين بلدان الجنوب تضطلع بموجبها البلدان الأعضاء بدور الفاعلين الأساسيين في توفير المعرفة والتكنولوجيا والموارد لبناء قدراتها الفردية ووضع الحلول لتطويرها الذاتي في إطار ترتيب يعتمد على المنفعة المتبادلة ويستند إلى النتائج ويرتكز على البرامج[٨].

٨٤ - إن مؤسسة تنمية الأنديز شريك أساسي في التنمية المستدامة في البلدان المساهمة فيها، وخاصة في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التي تعزز التكامل بين بلدان المنطقة. وتشارك ثلاث مدن من منطقة الأنديز في مشروع Cities Footprint Project (مشروع البصمة الإيكولوجية للمدن)، الذي تم تطويره بالشراكة مع مؤسسة تنمية الأنديز، والتي تدعم الحكومات المحلية في تحديد الإجراءات وتصميم وتنفيذ خطط التنمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

٨٥ - وقد ارتفع عدد الأطراف الفاعلة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما فيها الكيانات دون الوطنية من قبيل حكومات البلديات والمقاطعات والجهات الفاعلة من غير الدول من قبيل

(٧) انظر: UNCTAD, *World Investment Report 2018* (Geneva, 2018).

(٨) انظر: http://isdb-indonesia.org/product-and-service/reverse-linkage-south-south-cooperation.

المجتمع المدني وشـركات القطاع الخاص والهيئات التطوعية والمؤسـسـات الأكاديمية والبحثية. والجهات الفاعلة من غير الدول من أصحاب المصلحة ذوي الأهمية في التعاون الإنمائي التي يمكن أن تضطلع بدور فعال في توسـيع نطاق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال جهود التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وترتكز الاسـتراتيجيات الوطنية للتعاون بين بلدان الجنوب، في العديد من البلدان، على الخطط الإنمائية الوطنية، وتبلورت من خلال شـراكات شـاملة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوسـاط الأكاديمية. وتوفر هذه الاستراتيجيات فرص استثمار ذات شأن للتنمية المستدامة.

٨٦ - ويمتلك القطاع الخاص الوسـائل المالية والموارد البشـرية والقدرات التكنولوجية والابتكارية اللازمة لتحويل التحديات العالمية إلى فرص أعمال مسـتدامة وشـاملة للجميع. وقد شـارك القطاع الخاص في تطوير مشـاريع البنية التحتية المادية التي تمولها بلدان الجنوب. وأقامت بعض البلدان تحالفات اسـتراتيجية مع القطاع الخاص بهدف زيادة القدرات التنافسـية للمؤسـسـات الصـغرى والمتوسـطة ودمج أفضـل الممارسات في مجال الاستدامة البيئية.

التعاون بين بلدان الجنوب: منظور إقليمي

٨٧ - التعاون بين بلدان الجنوب وسـيلة هامة لتعزيز التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية. والمبادرات الإقليمية والأقاليمية فيما بين البلدان النامية هي أيضا من الأطر المهمة لتعزيز التعاون من أجل التنمية المستدامة في جميع المناطق.

٨٨ - وفي إعلان بالي المتعلق بالتعاون الاقتصـادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، أكدت بلدان الجنوب على الدور الهام للتعاون الاقتصـادي والتقني على الصـعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في تحسين رفاه الشعوب في البلدان النامية وفي الرفع من مستوى عيشها، والإسهام بذلك في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على الفقر.

٨٩ - ويوجد بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي العديد من هيئات التعاون الدولي المتخصصة التي تركز على آليات التكامل على الصـعيد الإقليمي ودون الإقليمي. ومن الأمثلة على ذلك الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي التابع لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفريق السـلطات الرفيعة المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وفريق التعاون الدولي للسوق الجنوبية المشتركة، والفريق العامل المعني بالتعاون التابع لتحالف المحيط الهادئ، والتعاون الدولي المتخصص للوكالة الإسـبانية للتعاون الدولي لأغراض التنمية، ومشـروع أمريكا الوسـطى للتكامل والتنمية، واللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب اجتماعات رؤسـاء التعاون في المؤتمر الأيبيري - الأمريكي. وتعكف حاليا جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تقوم بدور منتدى للحوار السياسي والاتفاق فيما بين ٣٣ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدعم من اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وضـع سـياسـة تعاون إقليمية تحدد أولويات المشـاريع الإنمائية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستمكّن هذه السياسة من تحديد مجالات التعاون والأنشطة المؤدية إلى تعزيز برامج التعاون الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية والثلاثية، التي من شـأنها أن تسـاعد على الحد من أوجه التفاوت بين البلدان النامية، مع تعميق الحوار السـياسـي بشـأن الإجراءات المشـتركة الرامية إلى تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق التعاون.

٩٠ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خدمات التعاون التقني إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل زيادة تعزيز جهود التكامل التي تقوم بها وزيادة المبادلات التجارية داخل الإقليم بين أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وأعضاء جماعة دول الأنديز. ومن الأمثلة المبتكرة على التعاون الأقاليمي بين بلدان الجنوب صندوق استئماني أنشأته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بهدف دعم المشاريع التي تعزز التعاون الأقاليمي بين أصحاب المصلحة في آسيا وأمريكا اللاتينية بشأن: تعزيز التجارة والاستثمار؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والبنى التحتية والنقل؛ والسياسات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق النمو المستدام؛ والسياسات العامة الرامية إلى الحد من عدم المساواة وتحسين التماسك الاجتماعي.

٩١ - وعلى مدى العقد الماضي، شاركت بلدان أمريكا اللاتينية في تنفيذ ٤٧٥ ١ مبادرة للتعاون بين بلدان الجنوب و ١٥٩ مبادرة للتعاون الثلاثي، إذ طُورت ١٠١ من المبادرات الإقليمية للتعاون بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٥، إلى جانب مشاركة بلدان أمريكا الجنوبية في ما لا يقل عن ٣٧٨ مبادرة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب مع مناطق أخرى من العالم[٩].

٩٢ - ومنذ بدء خطة عمل بوينس آيرس، لقي استخدام طريقة التعاون بين بلدان الجنوب قبولاً عاماً ويجري تعميمه بصورة منهجية.

٩٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأ الاتحاد الأفريقي عددا من المؤسسات التقنية القارية تمشياً مع التوصيات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس بشأن تجميع الموارد من أجل الاعتماد الجماعي على الذات.

٩٤ - وخلال الفترة نفسها، تم إنشاء عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكلها تهدف إلى تحقيق التكامل التدريجي بغية تعزيز التنمية الاقتصادية في مختلف المناطق دون الإقليمية.

٩٥ - إن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وصعود عدد من البلدان النامية، مثل البرازيل والصين والهند باعتبارها اقتصادات ناشئة، إلى جانب إنشاء الاتحاد الأفريقي، كل ذلك كان قوة دافعة جديدة لتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس في أفريقيا. وأصبح الاهتمام منصبا أكثر على جوانب من خطة العمل كانت في السابق موضوع تجاهل، كما هو الحال بالنسبة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٩٦ - وقد سلكت بلدان كثيرة في أفريقيا مسلك التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الركيزة الثانية للتعاون بين بلدان الجنوب. ونتيجة لذلك، زادت تدفقات الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية. وقد جاء هذا الاستثمار داخل أفريقيا في معظمه من القطاع الخاص وفي بعض الحالات من كيانات شبه

(٩) الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية، ”تقرير عن التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية ٢٠١٧“ (Ibero-American General Secretariat, “Report on South-South Cooperation in Ibero-America 2017”). متاح على الرابط التالي: https://www.unsouthsouth.org/2017/12/18/report-on-south-south-cooperation-in-ibero-america-2017/.

حكومية. إلى جانب ذلك، جمعت بعض البلدان بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من خلال وكالاتها الإنمائية وصناديق التنمية والاستثمارات الخاصة. فجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تستخدم صندوقها المسمى صندوق النهضة الأفريقية والتعاون الدولي في التعاون التقني من أجل دعم عمليات السلام والأمن في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والحفاظ على التراث الثقافي في مالي، وتنفيذ مشاريع إنمائية في غينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومشاريع لبناء القدرات والمؤسسات في جنوب السودان.

٩٧ - وكان تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي تعبيراً واضحاً عن رغبة القادة الأفارقة في تسريع خطتهم لتحقيق التكامل القاري. ولبلوغ هذه الغاية، أُنشئ عدد من المؤسسات، بعضها بأهداف إنمائية واضحة، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبعضها الآخر بأهداف تتعلق باستعراض الحوكمة، من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وقد اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي بروتوكولات لإنشاء صندوق النقد الأفريقي ومصرف الاستثمار الأفريقي بهدف تعميق التكامل الاقتصادي والمالي.

٩٨ - وأدى اعتماد البلدان الأفريقية خطة عام ٢٠٦٣ إلى زيادة استعداد البلدان الأفريقية والقارة ككل للقيام بالمزيد من المبادرات والأنشطة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب. وبالفعل، فإن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى من تنفيذها (٢٠١٤-٢٠٢٣)، جاءت بمستوى جديد من الوضوح في الأهداف التي حددتها أفريقيا لنفسها. ولقد أصبح واضحا للعيان أن إفريقيا أصبحت جاهزة للتعاون القائم فيما بين بلدان الجنوب بشروط جديدة داخل القارة ومع مناطق أخرى، ويتجلى ذلك فيما لدى أفريقيا من برامج تتعلق بالتصنيع، من قبيل خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا؛ وأخرى تتعلق بالبنى التحتية، مثل برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا؛ وبالزراعة، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ إلى جانب الاتفاقات الرئيسية التي تم توقيعها مؤخراً بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي.

٩٩ - وساهمت العوامل الخارجية أيضا في تطور تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس. فقد تم تطوير عدد من اتفاقات الشراكة بين أفريقيا والبلدان النامية الرئيسية برعاية الاتحاد الأفريقي. وتم ريادة التعاون بين أفريقيا والصين من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي. وتجري المناقشات بشكل جماعي من خلال المنتدى، بينما يتم التنفيذ بين فرادى البلدان الأفريقية والصين. وأقنعت استراتيجية التفاوض الجماعي المتبعة في المنتدى الشركاء بأن يولوا اهتماما أكبر للطلبات المقدمة من البلدان الأفريقية.

١٠٠ - وصُمم التعاون بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على غرار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، إذ يتبع التعاون بين المنطقتين نمطا مماثلا من المفاوضات الجماعية والتنفيذ الفردي على مستوى البلدان.

١٠١ - وأتاح إنشاء منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والمجموعة المعروفة باسم بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) للبلدان الأفريقية فرصا جديدة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وبينما يركز منتدى الحوار إلى حد بعيد على أنشطة التعاون التقني ذات الأثر الإنمائي، فإن مؤسسات بريكس، بما في ذلك مصرف التنمية الجديد، سيتيح للبلدان الأفريقية إمكانية الوصول إلى مصدر آخر للتمويل من خلال القروض.

١٠٢ - والتعاون بين بلدان الجنوب من المحركات الهامة للتعاون الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، وقد أدى إلى زيادة حجم التجارة بين بلدان الجنوب وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. وأثرت البلدان النامية المتوسطة الدخل، بوصفها بلدانا موفرة لفرص التعاون، تأثيرا كبيرا في طبيعة التعاون بين بلدان الجنوب في آسيا والمحيط الهادئ وفي غيرها من البلدان. وتضم المنطقة مزيجاً من الفاعلين الدوليين في مجال التعاون الإنمائي، بما في ذلك الصين والهند، البلدان اللذان يمثلان مركزي القوة الاقتصادية في المنطقة. ويتيح التنوع في مستويات التنمية في المنطقة فرصا فريدة للتعاون ذي المنفعة المتبادلة بين الدول وللتعلم المتبادل[١٠].

١٠٣ - ومن طرائق التعاون بين بلدان الجنوب في آسيا والمحيط الهادئ التمويل والمساعدة التقنية (المساعدة العينية) الرامية إلى تنمية القدرات البشرية والمؤسسية، من خلال بناء الخبرات والمعارف، وتوفير التدريب والخدمات الاستشارية، والقيام بزيارات دراسية وعمليات لنقل التكنولوجيا. وقد تجلت أكبر قوة للتعاون بين بلدان الجنوب في تنوع أشكالها وتدفقاتها. ولهذا السبب، فبدل تطبيق نهج واحد على الجميع، يتعين تصميم التعاون بعناية وتكييفه مع احتياجات البلدان الشريكة[١١].

١٠٤ - وتوجد عدة ترتيبات للتعاون الإنمائي في آسيا والمحيط الهادئ، وأهمها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، ومبادرة بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ.

١٠٥ - ومن شأن ترتيبات التعاون دون الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تمثل فرصا سانحة لتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب. ولتحقيق هذه الغاية، يتعاون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وآلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك لتوثيق التعاون بين بلدان الجنوب القائم بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف توسيع نطاق هذا النموذج ليشمل ترتيبات التعاون دون الإقليمي الأخرى.

١٠٦ - وتميل الدول العربية إلى اعتبار التعاون بين بلدان الجنوب خيارا أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالنماذج التقليدية للتعاون، وقد أكدت تاريخيا أنها من مؤيدي نموذج التعاون بين بلدان الجنوب. وقد تجلى ذلك من خلال إنشاء آليات للتعاون، ومصارف إقليمية للتنمية، وصناديق وأدوات مالية أخرى من أجل التنمية[١٢].

---

(١٠) انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ”التعاون بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: لمحة موجزة“ (A brief overview (Bangkok, 2018):Pacific the and Asia in Cooperation South-South) . متاح على الرابط التالي: https://www.unescap.org/events/regional-south-south-cooperation.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ”التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: في سبيل تنمية بشرية مستدامة في الدول العربية“ (“South-South and triangular cooperation: Towards sustainable human development in the Arab States”, (2017)). متاح على الرابط التالي: http://www.arab-ecis.unsouthsouth.org/2017/11/27/south-south-and-triangular-cooperation-towards-sustainable-human-development-in-the-arab-states/.

١٠٧ - وبينما يرتفع نصيب الفرد من الدخل في بعض بلدان منطقة الدول العربية، فإن البعض الآخر هي بلدان متوسطة الدخل أو من أقل البلدان نمواً. وتقليديا، فإن حالات التعاون العربي بين بلدان الجنوب كانت، بنسبة تتجاوز ٨٠ في المائة، فيما بين دول عربية عن طريق القنوات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وتعد أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية من الشركاء الرئيسيين خارج المنطقة.

١٠٨ - ويشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي القائم بين الدول العربية عادة البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً. ويتم التعاون في المنطقة أساسا من خلال التدريب والجولات الدراسية وغيرها من مبادرات تبادل المعارف التي تساعد على بناء قدرة الشركاء على تولي زمام المبادرة في مساراتهم الإنمائية. وتُعطى الأولوية أكثر فأكثر لمبادرات البناء المنظم للقدرات من خلال التمويل المنتظم والعلاقات الطويلة الأمد ونقل المعارف، وغير ذلك من أدوات تنمية القدرات.

١٠٩ - إلى جانب ذلك، تبرز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والصناديق المتخصصة باعتبارها من بين الأدوات الرئيسية المستخدمة لتيسير التعاون بين بلدان الجنوب في منطقة الدول العربية. وبينما يظل التعاون الاقتصادي في مركز الصدارة، فإن التعاون يتقدم أيضا في القطاعات الاجتماعية، إذ أخذت تظهر فرص لإقامة صلات موضوعية وتشغيلية بين المجالين.

١١٠ - ويقر الاتحاد الأوروبي بالإمكانيات التي يتيحها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

١١١ - وعملاً بالمادة ٣-٩ من اللائحة ٢٠١٤/٢٣٣ المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، يدعم الاتحاد الأوروبي، حسب الاقتضاء، تنفيذ التعاون والحوار على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، والبعدَ الإنمائي من اتفاقات الشراكة، والتعاون الثلاثي، علاوة على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

١١٢ - وعملا بتوافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية، سيقيم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شراكات جديدة مع بلدان نامية أكثر تقدما من أجل تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال مجموعة أوسع من أشكال التعاون. وستشجع هذه الشراكات الجديدة تبادل أفضل الممارسات، والمساعدة التقنية، وتبادل المعارف. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع تلك البلدان لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بما يتفق مع مبادئ فعالية التنمية.

دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١١٣ - ظلت منظومة الأمم المتحدة في العقود الأخيرة تعمل أيضا على تعزيز الدعم السياساتي والبرنامجي والمؤسسي الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد اتخذت وكالات الأمم المتحدة عددا من التدابير الرامية إلى زيادة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن أطرها السياساتية واستراتيجياتها المؤسسية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وصار اليوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب يرد مراراً فيما تراكم لدى الأمم المتحدة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة وفي الأدوات السياساتية والبرنامجية. وقامت بعض الوكالات أيضا، سعياً منها إلى تعزيز مبادراتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتخصيص أموال و/أو تعيين أخصائيين، ليس فقط على صعيد مقر كل وكالة، بل أيضا، وبشكل متزايد، على الصعيدين القطري والإقليمي.

١١٤ - ويقدم إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (انظر SSC/19/3)، وهو أداة ودليل ومرجعي بشأن سبل تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التخطيط والبرمجة في كيانات الأمم المتحدة، تعريفا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على النحو التالي:

> هو عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافهما الفردية و/أو المشتركة في مجال تنمية القدرات الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه فائدة فردية و/أو مشتركة فيما بينهما داخل المناطق وفيما بينها. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له.

١١٥ - ويقدم الإطار أيضا تعريفا تنفيذيا للتعاون الثلاثي باعتباره إبرام شراكات موجّهة بمصالح بلدان الجنوب، فيما بين بلدين ناميين أو أكثر، بدعم من بلد أو أكثر من البلدان المتقدمة النمو/أو منظمة أو أكثر من المنظمات المتعددة الأطراف، لأغراض تنفيذ برامج ومشاريع للتعاون الإنمائي.

١١٦ - ويركز آخر تقرير للأمين العام عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب (A/73/321) تحديدا على الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمبادرات الدول الأعضاء للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

١١٧ - وتعمل كيانات الأمم المتحدة بشكل متزايد على دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها وبرامجها التي تستفيد من المعرفة والخبرة والتكنولوجيا وغيرها من الموارد الكثيرة المتاحة في العالم النامي. وعلاوة على ذلك، تتلقى الدول الأعضاء بشكل متزايد الدعم من كيانات الأمم المتحدة لعقد حوارات بشأن السياسات فيما بين بلدان الجنوب، وتمثل هذه الحوارات معينا للأفكار بشأن أفضل السبل للقضاء على الفقر ومعالجة الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا.

١١٨ - وفي حين أن معظم كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء تنسق المشاريع على أساس فردي، فإن تمديد الولاية الممنوحة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أفضى إلى إنشاء آلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعميم تلك الجهود وضمان الاتساق وتحسين التنسيق. ولا يتيح هذا مزيدا من التعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب فحسب، بل يدعم كذلك الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة في إيصال المعلومات المتعقلة بالآثار المترتبة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١٩ - وتعد أطر التعاون الإنمائي التي نفذت في البلدان المستفيدة من البرامج، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط عمل البرامج القطرية للأمم المتحدة، من الأدوات المهمة لتخطيط الأنشطة الإنمائية. وتستخدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالفعل تلك الأدوات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلا أن الدول الأعضاء تطلب التوسع في هذه الأنشطة، بهدف تطوير القدرات الوطنية ودون الوطنية من خلال استخدام الموارد المحلية، وتبادل الخبراء الوطنيين والدوليين، وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز المؤسسات.

١٢٠ - وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن الاستعراضات التي أجرتها المنظومة في هذا الصدد تدعو إلى تعزيز الاتساق في السياسات والنُهج. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٧/٧٢، إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يقدم توصيات محددة بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن أن تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٢١ - وطلبت الجمعية العامة في ذلك القرار أيضا إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والهدف هو تشجيع وزيادة تعميم الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية والنتائج التي تحققها مختلف المنظمات كل من خلال نموذج العمل التي تنتهجها دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٢٢ - وأنشأ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية مشتركة بين الوكالات تنسق إعداد الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة والإسهام في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقام أكثر من ٣٠ كيانا تابعا للأمم المتحدة بتعيين جهات لتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ستعمل على تعزيز تدفق المعلومات بين الوكالات، وتبادل أفضل الممارسات، ومناقشة الأطر القانونية وآليات التمويل.

توسيع نطاق دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٢٣ - بعد أن أشارت الدول الأعضاء إلى أن زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد حققت نتائج هامة، فقد دعت رغم ذلك إلى زيادة المواءمة والتعزيز لقدرات المنظومة من أجل مواصلة تحسين آليات تقييم الأثر والتعلم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعميم التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره طريقة تنفيذ داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٢٤ - ويضطلع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور حاسم في المضي قدما في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيزهما من خلال حشد الجهود الجماعية للبلدان النامية. وحاز الدور القيادي والتنسيقي الذي يضطلع به المكتب على نطاق منظومة الأمم المتحدة تقدير المشاركين في الاستبيانات التي أجريت في إطار التقرير المرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (A/73/311/Add.1). وقدمت اقتراحات ضمن ذلك التقرير لتعزيز أمرين أساسيين، هما: تعبئة الموارد وتبادل المعارف.

١٢٥ - وتقر الدول الأعضاء بالحاجة إلى تعبئة الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومن ثم فهي تدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من جميع الشركاء في التنمية إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومرفق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع، وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والكيانات ذات الصلة أن تقدم الدعم التقني والمشورة إلى البلدان النامية من أجل تيسير

الاستفادة من تلك الصناديق. وهي تدعو كذلك جميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى النظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢٦ - واعتُبرت الأمم المتحدة قادرة على الربط بين الطرائق المالية وغير المالية للتعاون عن طريق العمل مع شركاء التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من مصادر الدعم المالي. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة تشجيع الطرائق الأخرى للتعاون الإنمائي من أجل مساعدة البلدان الأخرى على الاستفادة من الأطراف الأخرى من عالم الجنوب وتعبئة مزيد من الموارد لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد في سد ثغرات التفاوت بين البلدان وداخلها عند تعزيز أشكال التعاون الأخرى.

١٢٧ - وبعد الإشارة إلى أن القطاع الخاص يمتلك الوسائل المالية، والموارد البشرية، والقدرات التكنولوجية والابتكارية اللازمة لتحويل التحديات العالمية إلى فرص أعمال شاملة للجميع ومستدامة، وُجهت الدعوة إلى منظومة الأمم المتحدة للنظر في مشاركة جهات فاعلة جديدة، بما فيها القطاع الخاص، من أجل تقديم الدعم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

١٢٨ - من أجل تحقيق الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يلزم إسهام جميع أصحاب المصلحة واستخدام جميع الوسائل. فإن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مكانة تؤهله للاضطلاع بدور متزايد باضطراد في التنمية المستدامة، وبلدان الجنوب والشمال مدعوة إلى تكثيف جهودها لمواكبة إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٢٩ - وبسبب التعاون فيما بين بلدان، فإن الهيكل العالمي للتعاون من أجل التنمية المستدامة آخذ في التحول، فقد أصبحت العديد من بلدان الجنوب، لما لها من قدرات إنتاجية القوية ولإسهامها في نمو الاقتصاد العالمي وفي التجارة والاستثمار، أصبحت جهات فاعلة مهمة في الاقتصاد العالمي وباتت لها المبادرة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة.

١٣٠ - وقد سلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب نهجا متعدد أصحاب المصلحة يجمع الدول الأعضاء، بما في ذلك مكوناتها المحلية، ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية والأوساط الأكاديمية، وغير ذلك من الجهات الفاعلة، بهدف تعبئة جميع الموارد والشراكات المتاحة بما يتمشى والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية في بلدان الجنوب. وينبغي مواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومواءمتها مع أولويات الحكومات الوطنية.

١٣١ - وعلى الرغم من الاعتراف العالمي بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، فإن الأدلة على ما حققه من أثر محدودةٌ لأن الإبلاغ في هذا الصدد لا يجري بشكل منهجي. ويمكن لإنشاء آلية للإبلاغ الطوعي من جانب الدول الأعضاء إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يؤدي دورا رئيسيا في تحديد الخبرات وأفضل الممارسات وتوثيقها وتبادلها، إلى جانب تعزيز الشراكات. وسيؤدي اعتماد منهجيات وأساليب متفق عليها في الإبلاغ، مع مراعاة الخصوصيات والطرائق المختلفة المتبعة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى تعزيز القابلية للمقارنة والتعلم من الأقران فيما بين البلدان النامية. وإنني أشجع الدول الأعضاء على بحث إمكانية الدخول في

مشاورات لاعتماد أطر مفاهيمية مشتركة ومنهجيات مشتركة يُعمل بها في الإبلاغ الطوعي، مع احترام تنوع النهج الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيؤدي هذا إلى تيسير مهمة تقييم أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سعيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز مساهمة هذين الشكلين من التعاون في التنمية المستدامة.

١٣٢ - وتواصل كيانات الأمم المتحدة تعزيز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق إدراجه في استراتيجياتها وعمليات المؤسسية التي تهدف إلى تقديم المساعدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتقوم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أكثر فأكثر بتخصيص الأموال والموارد البشرية المكرسة لتعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تضطلع بها في المقر وعلى الصعيدين القطري والإقليمي. ومن أجل تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، طلبتُ من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إعداد استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستكون العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما ستكون مداولاته ووثيقته الختامية، فرصة لتقديم المزيد من التوجيهات لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية المنظومة قبل نهاية عام ٢٠١٩.

١٣٣ - وحيث إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يزدادان حيوية يتوسعان من حيث الحجم والنطاق والتعقيد، وحيث يتضاعف عدد الجهات الفاعلة، فإن الطلب على تعزيز التنسيق والدعوة والشراكات سيزداد أيضا. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تعزيز البنية المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على جميع المستويات. وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره كيانا منفصلا في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنظر إلى الولاية المنوطة به بوصفه الجهة المخولة في الأمم المتحدة للقيام بتنسيق وتيسير وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولدوره المحوري في تعميم ودمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستراتيجيات الإنمائية، وفي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما شكلين هامين من التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة (انظر A/67/39).

١٣٤ - ويكمِّل التعاونُ الثلاثي التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم الحلول المتكيفة والابتكارية والمرنة للتغلب على أكثر تحديات العصر إلحاحا في المجالات البيئي والاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال ضمان التنمية المستدامة في بلدان الجنوب. ويمكن أن يساعد أيضا في تحقيق التعاون الإنمائي المؤثر من خلال إقامة شراكات أفقية قوية من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى تحسين فهم التعاون الثلاثي، ومعرفة ميزاته النسبية من ضمن الأدوات والطرائق المتعلقة بالتنمية المستدامة، وإلى توفير المزيد من الأدلة والمعلومات الدقيقة بشأن هذا التعاون، من حجمه ونطاقه وتأثيره.